رغم مناشدات الفلاحين ومضي ٢٠ يوماً على بدء تدخلها.. «السورية للتجارة» لم تسوّق سوى ١٠٠ طن تفاح من طرطوس

اتحاد الفلاحين غير راضٍ وفرع المؤسسة يرد ويبرر ويوضّح

طرطوس - هيثم يحيى محمد

بعد مناشدات كثيرة من الفلاحين واتحادهم عبر «الوطن»، وبعد مضي أكثر من أسبوعين على بدء تدخل السورية للتجارة بطرطوس في تسويق التفاح من المنتجين في ريف المحافظة لم تتمكن هذه المؤسسة من تسويق سوى مئة طن من مختلف الأصناف من أصل ٢٣ ألف طن، ويبدو أن ذلك يعود لعدة أسباب تتحمل مسؤوليتها المؤسسة وليس الفلاح المنتج وفق المعطيات التي جمعت في الأيام الماضية من مختلف الأطراف.

الفلاحون الذين سبقوا وقدموا الشكاوى في الثلث الأخير من الشهر الماضي لعدم إصدار الأسعار التأشيرية ولعدم تزويدهم بالصناديق ولعدم مباشرة المؤسسة بالتسويق رغم نضوج الإنتاج والخوف من الخسائر التي ستلحق بهم عادوا وقدموا شكاوى جديدة لـ«الوطن» حول تأخر المؤسسة في تزويدهم بالصناديق وعدم تواتر التسويق بشكل جيد وخوفهم من خسارة إنتاجهم الذي كلفهم دم قلبهم أمام أعينهم.

ويقول عدد من الفلاحين من البطار في ريف المشتى وفي مقدمتهم منصور ناصر ومن ريف الدريكيش في أكثر من شكوى وصلتنا إن المؤسسة تأخرت في التسويق بحجة انتظار صدور التسعيرة التأشيرية من الوزارة أو المؤسسة ثم باشرت بالتسويق بتاريخ الأول من أيلول الحالي من دون صدور التسعيرة على أساس وضع أسعار بالاتفاق بينها

وبين الفلاح حسب الأسعار الرائجة وقد قبل الفلاحون وتم تسويق بعض الكميات على أسعار ١٠٠٠ ليرة للأول و٨٠٠ ليرة للثاني و٧٠٠ للثالث لكن لم يتم حتى الآن سوى تسويق ١٠٠ طن، وكان الوعد بتكثيف وتسريع عملية التسويق ضمن شعار تدخلها الإيجابي (المشكورة عليه)، لكن فوجئ الفلاح المنتج بتعثر وتوقف التسويق بحجة عدم توافر الصناديق وبحجج تتعلق بقلة الشاحنات حيث لم ترسل لمنطقة البطار التي تحتاج لآلاف الصناديق أول مرة سوى أقل من ألف صندوق ثم توقفت رغم المطالبات اليومية منها ورغم الوعود التي كانت تطلقها على لسان مديرها وبعد جهد جهيد أرسلت ١٥٠ صندوقاً فقط بداية هذا الأسبوع وقالت لا يوجد غيرها.

وأضاف الفلاحون: كيف كانت تقول إن مستودعاتها مملوءة بالصناديق وإن المشكلة كانت بالتسعيرة وكيف تقول الآن لا يوجد عندها صناديق و..إلخ، لقد قبلنا بالأسعار رغم أنها لا تغطي أكثر من سبعين بالمئة من التكلفة، وشعرنا أننا في أيد أمينة بعد أن باشرت بالتسويق والقول إنها جاهزة لتسويق كل ما يعرض عليها فهل يجوز أن تتراجع ولا تكمل ما بدأت به وتترك الفلاحين يخسرون إنتاجهم ومن ثم تترك التجار يتحكمون بهم حالياً وبالمستهلكين لاحقاً؟

رئيس اتحاد فلاحي طرطوس محمد حسين قال لـ«الوطن»: السورية للتجارة تقول إنها لا تستطيع تسويق أكثر من ٣٠ بالمئة من الإنتاج وبرغم ذلك هي لم تسوق إلا جزءاً بسيطاً من الذي وعدت بتسويقه، مثلاً وزعت ١١٠٩٤ صندوقاً فارغاً على الروابط المسوق منها ٤٩٠٧ صناديق حتى تاريخه وبرغم مخاطبتهم أكثر من مرة كان الجواب: هناك معوقات في آليات النقل وقلة الصناديق الفارغة وووو..إلخ، ونحن غير راضين ومع ذلك مصممون على متابعة الموضوع بكل عزيمة.

فرع المؤسسة يرد

ورداً على ما ورد يقول مدير فرع السورية للتجارة بطرطوس محمود صقر: يتم إرسال الصناديق الحقلية بالتنسيق مع الروابط الفلاحية في كل منطقة ليتم تسليم الصناديق للفلاحين في الجمعيات المنتجة وقد بلغ عدد الصناديق الموزعة ١١٠٩٤ استلمت منها رابطة صافيتا ١٣٣٥ صندوقاً منها ٥١٦ صندوقاً لجمعية عين بشريتي والباقي لجمعية البطار ٨١٩ استلمها صاحب الشكوى، إضافة إلى وجود ٥٠٠ صندوق في جمعية سبه من موسم سابق ولم يتم إرسال صناديق لها هذا الموسم حتى الآن بناء على طلب الجمعية حتى يتم استلام الصناديق السابقة، وكامل كمية التفاح المستلمة من جمعية البطار عائدة للفلاح منصور ناصر وابنه غدير صاحب الشكوى وآخر كمية تم استلامها منذ يومين ٢٤١ صندوقاً معبأ.

وختم بالقول: توجد لجان تسويق خاصة بكل منطقة بمعدل لجنة في كل منطقة ومن ضمن أعضائها ممثل عن الجمعية الفلاحية أو الرابطة الفلاحية وتم تسويق ٩٥ طناً لتاريخه.

الحكومة تدرس إنشاء ضواحي جديدة

الإسكان ترفع قسط السكن الشبابي من ٨ آلاف ليرة إلى ٢٥ ألف ليرة

رامز محفوظ

بين مدير عام المؤسسة العامة للإسكان مازن اللحام في تصريح خاص لـ«الوطن» أنه نتيجة لارتفاع تكاليف البناء ومن أجل أن تكون القيمة المالية التي سيدفعها المكتتب عند تخصيصه بمسكن وهي ٣٠ بالمئة من قيمته غير كبيرة ولا تشكل عبئاً على المكتتب، تم رفع القسط الشهري للمكتتبين والمخصصين في مشروع السكن الشبابي بنسبة تعتبر قليلة وهي ٢٥ ألف ليرة ، موضحاً أن المواطن عندما يقوم بالاكتتاب على مسكن يخضع لآلية للتمويل، والآلية هي أن يقوم المواطن قبل الاكتتاب بدفع ١٠ بالمئة من قيمة المسكن للمؤسسة وأقساط شهرية وعند التخصيص يجب أن تكون كامل مدفوعاته بحدود ٣٠ بالمئة من قيمة المسكن.

وأضاف: إن قيمة القسط الشهري للمكتتبين والمخصصين في مشروع السكن الشبابي كان قبل صدور قرار رفع القسط ٨ آلاف ليرة واليوم أصبح ٢٥ ألف ليرة، مشيراً إلى أن رفع القسط الشهري لا علاقة له بسعر المسكن ولا يؤثر في سعره ، موضحاً أنه عند أي عملية تخصيص هناك قيمة تخمينية يحسب من خلالها التكاليف وهذه التكاليف تحسب وقت تنفيذ العقد وليس في التاريخ الحالي إذ إن كل عقد جاري تنفيذه في تاريخ معين يكون هناك عدة أسس يتم اعتمادها من خلال لجنة مشكلة من اجل حساب القيمة التخمينية للمسكن.

وأكد أن أسعار السكن الشبابي وكل أنواع السكن دائماً ارخص من أسعار السوق باعتبار أن التخمين يتم بناء على أسعار التكلفة وهذه ميزة جيدة وهناك أريحية للمواطن باعتبار أنه عندما يتم تخصيصه بمسكن يدفع ٣٠ بالمئة فقط من قيمة المسكن والـ٧٠ بالمئة المتبقية يسددها على أقساط لمدة ٢٥ عاماً.

> اللحام لـ«الوطن»: نتيجة لارتفاع تكاليف البناء ولتكون القيمة المالية غير كبيرة ولا تشكل عبئاً

وختم بالقول إنه من ضمن خطط المؤسسة العامة للإسكان وبشكل دائم إنشاء ضواح سكنية مختلفة والاكتتاب على مساكن ونعمل حالياً على موضوع الانتهاء من الالتزامات المترتبة على المؤسسة، لافتاً إلى أنه من ضمن خطة المؤسسة للعام الحالي توزيع أكثر من ٦ آلاف مسكن في كل المحافظات بمختلف أنواع المساكن الشبابي والادخار وغيرها، موضحاً أن نسب التنفيذ لغاية تاريخه تعتبر متفاوتة لكنها تعتبر جيدة.

وكانت قد نشرت المؤسسة العامة للإسكان مؤخراً إعلاناً عبر صفحتها على فيسبوك موجهاً إلى كل المكتتبين والمخصصين في مشروع السكن الشبابي لدى المؤسسة أكدت من خلاله أنه عملاً بأحكام القرار الوزاري رقم /٧١٤٥/ تاريخ ٢٠٢٢/٩/١٤ تم تحديد القسط الشهري للمكتتبين لدى المؤسسة العامة للإسكان على مشروع السكن الشبابي من جميع الفئات للمشاريع الجاري تنفيذها وللمخصصين الذين لم يبرموا عقود مساكنهم مع المؤسسة ليصبح ٢٥ ألف ليرة سورية، مشيرة إلى أن القرار المذكور أعلاه يعتبر نافذاً اعتبارا من تاريخ ٢٠٢٢/١٠/١.

وشددت على ضرورة مراجعة المؤسسة وفروعها وفق الجدول الزمني الذي سيتم إعلانه لاحقاً على موقع المؤسسة وصفحتها الرسمية، مصطحبين معكم دفاتر الاكتتاب ليصار إلى تعديل القسط الشهري.

سورية وبيلاروس والتعاون الزراعي

وزير الزراعة: الاستفادة من تجارب بيلاروس في مجال النحل الطنان وتطوير الثروة الحيوانية

الوطن

أكد وزير الزراعة المهندس محمد حسان قطنا خلال لقائه أمس سفير جمهورية بيلاروس بدمشق يوري سلوكا أنه من المهم وضع الاتفاقيات الموقعة بين سورية وبيلاروس في مجال الزراعة وفي حيز التنفيذ وفق برامج واضحة، إضافة إلى تعزيز التعاون وتطويره بين البلدين في مجال الزراعة لمواجهة التحديات التي ظهرت مؤخراً وبما يخدم مصلحة كل بلد.

وأشار الوزير إلى أهمية التعاون في مجال البحوث الزراعية وتبادل الأبحاث والاستفادة من تجارب بيلاروس في مجال النحل الطنان وتطوير الثروة الحيوانية وخاصة الأبقار والزراعات العلفية والمكننة الزراعية وخاصة الجرارات وملحقاتها الحديثة وأساليب خدمة الأراضي بطرق متطورة، إضافة إلى تهيئة الأرضية المناسبة لزيادة التبادل التجاري، وتجاوز عقبات النقل، والتعاون في مجال الحجر الصحي النباتي والحيواني، والاشتراطات الصحية، وإنشاء منصة مشتركة بين البلدين لتحديد هذه الاشتراطات وتقديم التسهيلات وحل أي مشكلة تواجه عملية نقل المنتجات فور حدوثها للحفاظ على جودة هذه المنتجات، مشيراً إلى ضرورة أن يبقى الحوار قائماً بين الفنيين والاختصاصيين في البلدين لتجاوز أي عقبات وتفعيل التعاون المشترك.

وبيّن الوزير أن لدى سورية الكثير من المنتجات الزراعية التي تتمتع بسمعة عالية وجودة عالية وقابلة للتصدير ومنها زيت الزيتون ونباتات الزينة والنباتات الطبية والعطرية المجففة والفستق الحلبي والقبار، والمنتجات الصناعية التي تعتمد على الزراعة كصابون الغار والكوسترة وغيرهما.

بدوره بين السفير البيلاروسي أن الهدف من الزيارة هو مناقشة آليات العمل المستقبلية وضرورة تحديد الفنيين والمتخصصين والجهات التي سيتم التعامل معها في سورية ونظرائهم في بيلاروس لتفعيل الاتفاقيات وفق كل بند فيها والحوار في هذا المجال، لافتاً إلى أن المنتجات الزراعية السورية مرغوبة في بيلاروس ولكن يجب حل مشكلة النقل، منوهاً بأهمية تطوير التبادل التجاري بحيث يتم تصدير المنتجات الزراعية إلى بيلاروس واستيراد الجرارات والمعدات الزراعية بالمقابل.

هل تتحسن تحويلات المغتربين لأهاليهم؟

على مكاتب الصرافة الإعلان عن أرقامها وحجم تحويلاتها شهرياً..

٢٠ بالمئة من الأسر السورية تحصل على مساعدات من مغتربيها

جلنار العلي

تداول الكثير من الخبراء والمتابعين للوضع الاقتصادي توقعات تفيد بتحسن نسب الحوالات الخارجية عبر الأقنية الرسمية بعد أن أصدر مصرف سورية المركزي يوم الاثنين الماضي قراراً بتعديل سعر صرف الدولار للحوالات ليصبح ٣٠٠٠ ليرة، معتبرين أن ذلك سيؤدي إلى كسب شريحة جيدة من الناس وبالتالي سيضخ نسبة كبيرة من العملات الأجنبية في الأسواق.

وزيرة الاقتصاد السابقة الدكتورة لمياء عاصي، كانت لها وجهة نظر مغايرة، حيث بيّنت في تصريحها لـ«الوطن» أن التأملات يجب أن تكون ضعيفة في تحسّن حجم الحوالات عبر الأقنية الرسمية، لأن سعر الصرف الحر ما زال أعلى بكثير من السعر الرسمي، لافتة إلى أن مشكلة التحويل عبر السوق السوداء ستبقى قائمة لأن المواطنين الذين ترد إليهم حوالات خارجية والمستثمرين الذي يريدون إرسال حوالات من الخارج لن يقبلوا بدفع هذا الفارق بين السعرين مهما كانت العقوبات والإجراءات الأمنية والقانونية قوية.

وأشارت عاصي إلى أن المطلوب لجذب حوالات خارجية عبر الأقنية الرسمية أن يحدد مصرف سورية المركزي سعراً مقارباً بشكل كبير للسوق الموازية، وخاصة أن حجم الحوالات التي تصل إلى مصرف سورية المركزي في ظل انخفاض السعر قليل جداً، وأن الحوالات في كل دول العالم التي لديها عمالة خارجية مثل سورية ومصر وتحوّل إلى ذويها في الداخل أموالاً أو تشتري أصولاً، تعتبر من المصادر الدولارية التي قد تكون الأهم فمثلاً في مصر تعتبر هذه المصادر أهم من القطع الوارد عن طريق التصدير.

وتابعت عاصي: «حتى اليوم لم أستطع إدراك الحكمة والفائدة وراء عدم اتخاذ مثل هذا القرار رغم أهميته، إذ أن انخفاض سعر الحوالات عبر الأقنية الرسمية أدى إلى فقدان مصدر مهم من المصادر الدولارية وعدم جذب للاستثمارات لأن أي مستثمر عندما يرغب بتحويل أمواله لوضعها في أي مشروع سيخسر أكثر من ٣٠ بالمئة»، مشيرة إلى أن تشجيع الاستثمار لا يكون فقط بالتصريحات والكلام، وإنما يجب أن يكون بتأمين بيئة تشريعية واقتصادية ونقدية مستقرة، حيث أن التذبذب يعد أمراً ليس لمصلحة الاستثمارات مطلقاً.

واعتبرت عاصي أن التحويل عبر سماسرة ووسطاء في السوق السوداء له وجهان أولهما تراجع مصادر العملات الأجنبية وهذا الأمر كارثي على الإنفاق الحكومي وقدرة الدولة على الصمود والنهوض اقتصادياً، إضافة إلى تنشيط السوق السوداء وخاصة أنه تم السماح قبل عدة أشهر لمكاتب الصرافة بالتصريف بمبلغ قريب من السوق السوداء أي إن معظم الحوالات الخارجية ستكون لمصلحة هذه المكاتب.

وبيّنت عاصي أنه على الرغم من عدم وجود إحصائيات رسمية تعطي عدد الأسر التي تعتمد على الحوالات الخارجية، لكن قد تتجاوز نسبتها اليوم ٣٠ – ٣٥ بالمئة، وهذه أرقام يمكن تقديرها من خلال ارتفاع الأسعار وشح الدخول التي تؤكد أن المواطنين يحتاجون إلى مساعدات مالية من الخارج، مستغربة من مكاتب الصرافة التي لا تعلن عن أرقامها وحجم تحويلاتها شهرياً، على عكس بقية الدول كمصر مثلاً التي أعلنت أنه خلال عام ٢٠٢١ بلغت تحويلات العاملين في الخارج إليها أكثر من ١١ مليار دولار.

١٧٧ بالمئة زيادة في أرباح «الصناعي» خلال النصف الأول من العام الحالي

مدير عام الصناعي لـ«الوطن»: انخفضت كتلة الديون المتعثرة بواقع ملياري ليرة

عبد الهادي شباط

كشفت البيانات المالية في المصرف الصناعي عن ارتفاع أرباحه بمعدل ١٧٧ بالمئة خلال النصف الأول من العام الجاري (٢٠٢٢) بواقع ملياري ليرة مقارنة مع ٧٢٢ مليون ليرة للفترة نفسها من العام الماضي (٢٠٢١).

وحسب البيانات التي حصلت «الوطن» على نسخة منها منح الصناعي في الربع الثاني من العام الجاري ١١٠ قروض تجاوزت قيمتها ٥,٢ مليارات ليرة وهو يمثل ارتفاعاً بمعدل ٢٩ مليار ليرة في عدد القروض التي منحها مقارنة مع الربع الثاني من العام الماضي.

وعن عدد وقيمة القروض الصناعية من إجمالي القروض التي منحها الصناعي في الربع الثاني من العام الجاري منح الصناعي ٥٥ قرضاً صناعياً بقيمة ٢,٥ مليار ليرة وهو يمثل زيادة في منح القروض الصناعية بواقع ٣٤ بالمئة بينما توزع باقي القروض ٥٥ قرضاً على بقية الشرائح السكنية وأصحاب المهن العلمية والفعاليات الزراعية والتجارية بقيمة ١,١٨٤ مليار ليرة.

وفي تصريح لـ«الوطن»، أوضح مدير عام المصرف الصناعي محمد وجيه بيطار أنه تم الانتهاء من دراسة كل الملفات وطلبات القروض السابقة وهو ما سمح بتسريع فترة دراسة طلب القرض الصناعي لحدود شهرين بعد أن كانت تصل فترة دراسة طلب القرض الصناعي لحدود ٦ أشهر خلال الفترة الماضية وتم منح المزيد من الصلاحيات للفروع النشيطة التي لديها كوادر كافية وخبيرة في دراسة طلبات القروض الصناعية لجهة الضمانات والجدوى الاقتصادية وغيرها.

وفي ملف القروض المتعثرة بين بيطار أنه تم تخفيض كتلة الديون المتعثرة ملياري ليرة مقدراً حجم الديون المتعثرة (رأس المال – الفائدة العقدية) بـ٩ مليارات ليرة.

وكان المدير العام أوضح في تصريح سابق لـ«الوطن» أنه لم يظهر أي تراجع في حالة الطلب على القروض من الصناعيين بعد رفع سعر الفائدة الأخير وأن هناك العديد من الطلبات التي يدرسها المصرف لقروض تتجاوز ٥٠٠ مليون ليرة لتشميلها في القرار ٤٣٣ الصادر عن مجلس النقد والتسليف الذي سمح بتخطي سقوف القروض الإنتاجية أكثر من ٥٠٠ مليون ليرة، وأن عدد الطلبات التي تدرس في الفروع والإدارة تمثل مؤشراً على حركة طلب جيدة على القروض من الصناعيين ومن مختلف القطاعات الهندسية والكيميائية والغذائية وغيرها، وهو ما يتناغم مع طلب الكثير من الصناعيين بتوسيع قائمة المشروعات التي يشملها القرار وخاصة المشروعات والمنشآت الصناعية التي تعرضت للدمار خلال سنوات الحرب على سورية بما يسمح بإعادة تأهيلها وتشغيل خطوط إنتاجها، إضافة إلى المرونة لجهة طلب الضمانات وإجراءات منح التسهيلات الائتمانية.

ويتجه الصناعي للتوسع في منح التسهيلات الائتمانية ويبحث في العديد من الخيارات لذلك ومنها توسيع مساحة التعاون والتفاهمات مع غرف الصناعة ودعم المشروعات الحيوية والاستثمارات بتمويلها مع التركيز على المشروعات الصناعية وفق المحددات والضوابط التي أقرها مجلس النقد والتسليف وتنويع منتجاته المصرفية بما يتوافق مع الاحتياجات الحالية للصناعيين وأصحاب الحرف والمهن العلمية.

بينما يعمل الصناعي على خطة لتطوير الجانب التقني ورصد الاعتماد اللازم لها بهدف أتمتة العمل في المصرف والاستغناء قدر المستطاع عن استخدام الورقيات وتقديم الخدمة بالسرعة والدقة المطلوبتين للمتعاملين ومشروع استكمال عمليات الربط بين الإدارة العامة والفروع وتحسين إمكانية الإقراض لدى المصرف والتوافق مع المعايير العالمية في العمل المصرفي والكفاءة المالية خاصة بعد ظروف الحرب والتغيرات التي حدثت على سعر الصرف وتراجع الملاءة المالية.